OIC/PAL-02/2019/SG.SP/UNEXCOM

كلمة
يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

مقر الأمم المتحدة – نيو يورك

27 نوفمبر 2019م

سعادة السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

السيدات والسادة،

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أعرب عن تقدير منظمة التعاون الإسلامي للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها سعادة السفير شيخ نيانغ، وجميع اعضائها، لالتزامهم المتواصل وجهودهم الحثيثة في الدفاع عن قضية فلسطين العادلة وحشد التأييد الدولي لها.

واذ نعرب في هذه المناسبة عن إجلالنا وتقديرنا للشعب الفلسطيني الذي استطاع بعطائه اللامحدود وإيمانه بعدالة قضيته، أن يبقى صامداً على أرضه، مدافعاً عن حقوقه، فإننا ندعو الى مزيد من التأييد والتضامن الدولي معه لاسترجاع كامل حقوقه الوطنية المشروعة.

السيدات والسادة،

يشكل لقاؤنا هذا، الذي ينعقد بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام 1977 إعلان هذا اليوم يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فرصة لنا جميعاً دولاً ومنظماتٍ وشعوب، لتجديد التزامنا الدائم بدعم القضية الفلسطينية العادلة، وتعزيز جهودنا والنهوض بمسؤولياتنا المشتركة تجاه انهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وسياساته القائمة على القتل، والتهجير القسري، والتطهير العرقي، والاستيطان، ومصادرة الأرض، وتدمير الممتلكات، وإنكار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

واذ نجدد رفضنا المطلق وإدانتنا الشديدة لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه "فرض السيادة الاسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية المحتلة"، فإننا نعتبر هذا الإعلان تصعيداً خطيراً واعتداءً سافراً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، ويرمي الى تقويض فرص إحلال سلام عادل ودائم وشامل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما يزداد الوضع في فلسطين خطورة بسبب قرار السلطات الإسرائيلية غير القانوني الاستمرار في حجز عائدات الضرائب الفلسطينية. إن هذا القرار يشكل قرصنة وعقابا جماعيا للشعب الفلسطيني، وانتهاكا للقانون الدولي ولالتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقات الموقعة؛ والذي أدى الى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

وتود منظمة التعاون الإسلامي أن تؤكد، في هذا الصدد، أن عدم وجود تدابير دولية رادعة وفعالة من شانه أن يتيح لإسرائيل، قوة الاحتلال، الإفلات من العقاب، ومواصلة انتهاكاتها وممارساتها العنصرية. إن المساءلة والمحاسبة، تعتبر أحد الأدوات التي تسهم في تسليط الضغط اللازم على إسرائيل لإنهاء احتلالها واحترام واجباتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيدات والسادة،

واذ ترحب منظمة التعاون الإسلامي بالتصويت لصالح القرار الخاص بتجديد ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لثلاث سنوات قادمة، فإنها تدعو جميع الدول الى ترجمة هذا الدعم السياسي بمساهمات مالية لتمكين وكالة الأونروا من الاستمرار في تقديم الخدمات

الأساسية للاجئين الفلسطينيين الى حين حل قضيتهم حلاً نهائياً وفقاً للقرارات الأممية ذات الصلة لا سيما القرار 194.

كما تجدد منظمة التعاون الإسلامي دعوتها أطراف المجتمع الدولي إلى مواءمة سياساتها ومواقفها وجهودها ودورها مع ما يمليه التزامها بسيادة القانون الدولي، من خلال الانخراط بشكل فاعل وجاد في رعاية متعددة الأطراف لعملية سياسية، وفق إطار زمني ومرجعيات دولية محددة، لتنفيذ رؤية حل الدولتين على اساس المرجعيات الدولية المتفق عليها بما فيها قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

شكراً لحسن استماعكم